

يوم واحد في السجن كأنه عام كامل

الأطفال الفلسطينيون يرون قصصهم

مؤسسة انقاذ الطفل
السويد



يوم واحد في السجن ...كأنه عام كامل

الأطفال الفلسطينيين يروون قصصهم

النص والرسوم: ميا جروندال

تقاتل إنقاذ الطفل السويدية من أجل حقوق الأطفال.
نحن نؤثر على الرأي العام وندعم الأطفال في الظروف الصعبة
في السويد وفي العالم.

المشرفون على المشروع: إيفا لافتمان/ أولاف بلومكفيست/ جان سانديبيرغ
النص والصور: ميا غرونډال
التصميم الجرافيكي: أنيلي رينستورم
التصميم والطباعة العربية: شركة بيلسان/ رام الله/ فلسطين
هاتف: 02 2964970، بريد إلكتروني: info@bailasan.com

المحتويات

٧	تقديم
٩	مقابلة مع عودة أبو زعنونة
١٥	مقابلة مع سوسن أبو تركي
٢٠	انتهاكات خطيرة لحقوق الأطفال الفلسطينيين
٢٥	مقابلة مع علي حميدة
٣١	٧٥٠ طفلاً فلسطينياً يُعتقلون كل عام
٣٣	محامي الأطفال خالد قزمار
٣٧	عقد في خدمة الأطفال
٣٨	الخلاصة
٤٠	المراجع



تقديم

تعمل مؤسسة إنقاذ الطفل السويدية على تشجيع وحماية حقوق الطفل في السويد والخارج. وتعتبر معاهدة الأمم المتحدة حول حقوق الطفل أساس عملنا. تنص المعاهدة على حق الطفل في التعبير عن رأيه بشأن كافة القضايا التي تهمة. ومن أحد أهم أهداف مؤسسة إنقاذ الطفل هو إسماع صوت الأطفال.

قامت الصحفية والمصورة (ميا جرونډال) بموجب تكليف من مؤسسة إنقاذ الطفل خلال صيف عام ٢٠٠٣ بإجراء عدد من المقابلات مع شباب فلسطينيين من الضفة الغربية، جميعهم أقل من ١٨ سنة. ويتحدث الأطفال في هذا التقرير بطريقتهم الخاصة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوقهم والتي عانوا منها في السجون الإسرائيلية ومعسكرات الاعتقال العسكرية، كما يتحدثون عن رؤيتهم للمستقبل.

تشمل المعاهدة أحكاماً حمائية تتعلق بالحرمان من الحرية، وتمنع التعذيب وأي معاملة أو عقوبة أخرى قاسية، ولا إنسانية، ومهينة للكرامة، كما تنص على حق الطفل في حماية خاصة طوال العملية القانونية. ولا بد من احترام هذه القواعد الأساسية لحماية الطفل فيما يتعلق بالأطفال الأقل من ١٨ سنة. ومع ذلك، فإن السلطات الإسرائيلية لا تطبق هذه القواعد على الأطفال والشباب الفلسطينيين؛ وتطبق عليها بدلاً منها القوانين العسكرية التي تسمح، على سبيل المثال، بسجن الأطفال الصغار من عمر ١٢ سنة.

ومنذ خريف عام ٢٠٠٠، مع اندلاع الانتفاضة الثانية، ساء وضع الأطفال الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية بشكل دراماتيكي. وانتهكت حقوق الطفل في الحماية والتعليم والصحة والبقاء والتنمية على أسس يومية. في تقرير أصدرته مؤسسة إنقاذ الطفل السويدية والبريطانية، ونشر في نيسان ٢٠٠٣ بعنوان «يكبرون تحت منع التجول: حماية الحقوق الأساسية للأطفال الفلسطينيين»، يتحدث ٣٨٠ طفل فلسطيني عن وضعهم. الصورة التي يرسمها هؤلاء الأطفال مقلقة للغاية فهي تتسم باستمرار منع التجول وبالإغلاقات العسكرية والتواجد العسكري الإسرائيلي مما يعني أن الكثير من الأطفال لم يعودوا قادرين على التوجه لمدارسهم أو لم تعد لديهم الشجاعة الكافية لذلك، ولقاء أترابهم أو الخروج للعب. وبسبب عزل الأطفال نتيجة لهذه الأوضاع فقد أصبحوا لا مبالين ومكتئبين.

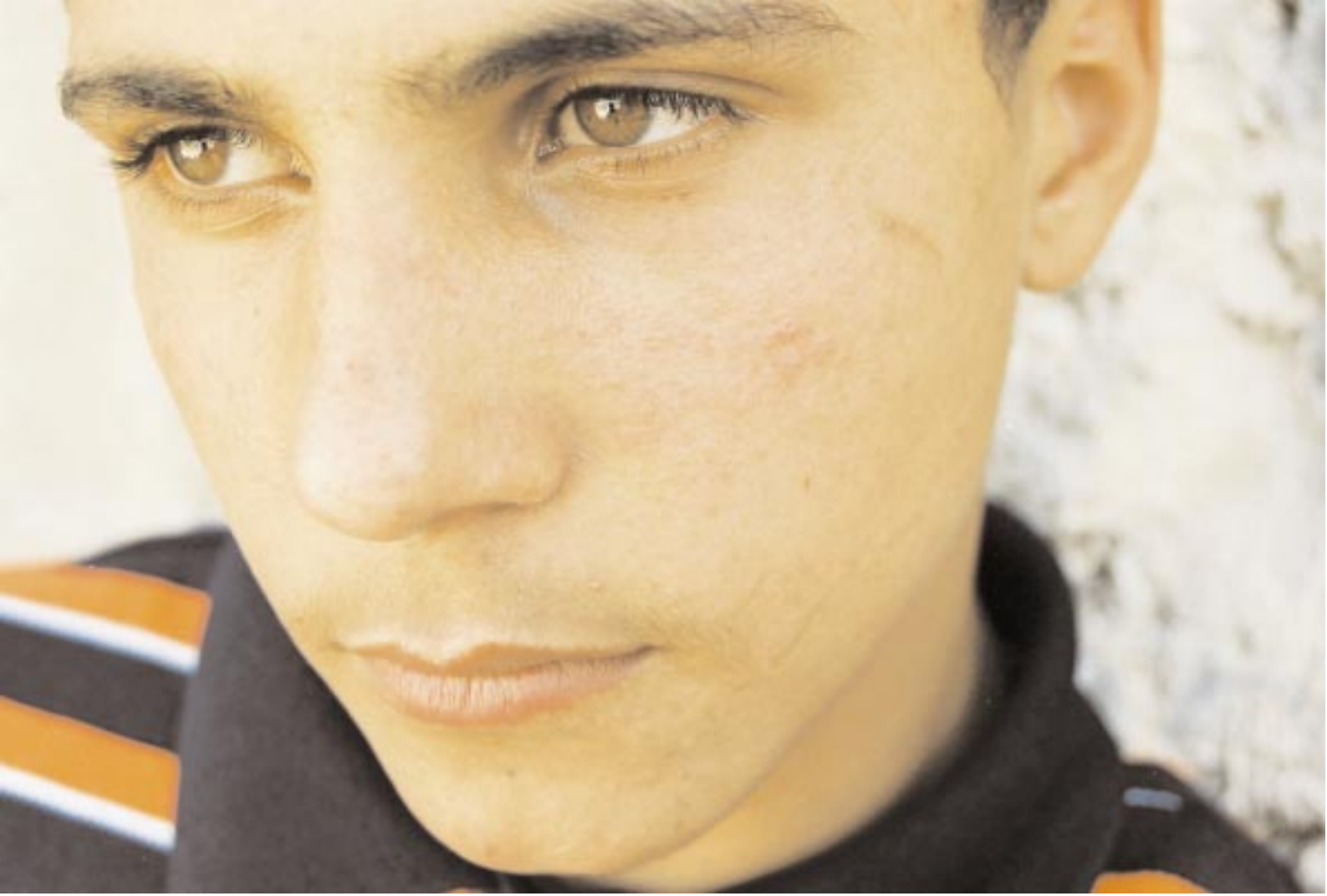
في هذا التقرير، تهدف مؤسسة إنقاذ الطفل إلى إعطاء الشباب الفلسطينيين الفرصة للتعبير بكلماتهم الخاصة عن الواقع الذي يعيشونه؛ وفي نفس الوقت نريد أن نساهم في تغيير ظروف هؤلاء الشباب ونقوم بما في وسعنا للتأكد من احترام حقوق الأطفال والفتية. لهذا يتطرق الاستنتاج في هذا التقرير إلى عدد من المطالب لرجال السياسة وصناع القرار وللحكومة الإسرائيلية.

تتقدم مؤسسة إنقاذ الطفل - السويد بشكر خاص للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين لمساهمتها في كتابة هذا التقرير.



شارلوت بيتري غورنيتسكا

الأمين العام



« بصدق الناس في وجهي»، قال عودة.
« لقد ركلوني وصاحوا علي.
ولكنني لم أتمكن من رؤيتهم فقد كنت معصوب العينين.»

عودة أبو زعنونة، ١٥ سنة

كان اليوم الواحد في السجن يبدو أحياناً كسنة كاملة. ولكن بعد عشرة أيام تتعود على الوضع وتتوقف عن البكاء بشكل كبير.

يجلس عودة في زاوية المقعد، ممسكاً بوسادة صغيرة بين ذراعيه. عمره بالكاد خمسة عشر عاماً، ولكنه يبدو أصغر سناً، فخديه مدوران كخدي طفل، وأصابعه ناعمة. وكان عودة طوال فترة حوارنا معه يحتضن الوسادة الصغيرة بين يديه المتعبتين. وقال أنه يعاني من مغص في المعدة ووجع في الرأس تقريباً كل يوم، حتى إنه في بعض الأحيان لا يقوى على الذهاب إلى المدرسة. لقد بدأت أوجاعه تظهر بعد أن عاد إلى الخليل حيث حاول أن يعود لمزاولة حياته الطبيعية، تلك الحياة التي انقطعت وتيرتها عندما اعتقله الجيش الإسرائيلي في ظهيرة أحد أيام الربيع الماضي.

«كنت أنا وأصدقائي نرشق الحجارة على الجنود»، قال لي عودة. «في كل مرة يأتون بجيباتهم العسكرية الخضراء ويقومون الحواجز على الطريق لمنع الناس في المنطقة هنا من الذهاب إلى الوجهة التي يريدونها، وقد حاولنا أن نمنعهم.»

تعتبر الخليل مسكناً لمائة وعشرين ألف نسمة. وفي قلب هذه المدينة الفلسطينية القديمة، بنيت مستعمرة تضم ٥٠٠ مستوطن إسرائيلي. إن مطالبتهم بالأمن أدت إلى تواجد عسكري إسرائيلي كبير وأصبح من السمات التي تميز المدينة، وقد تفاقم هذا التواجد بشكل شديد منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٠. في ذلك الخريف نفسه، رشق عودة حجره الأول على الجنود وعلى سيارتهم العسكرية. كان عمره حينها إثني عشر عاماً.

«لقد كادوا يقبضون علي في المرة الأولى»، قال عودة. «لقد أمسكني جندي لكنه سحب الجاكيت عن جسمي، فهربت.»

أراني عودة حجم الحجارة التي كان يرشقها، وذهلت من صغر حجمها، فهي صغيرة جداً بحيث يمكنه أن يحمل أربعة أو خمسة منها في يد واحدة. في الساعات التي سبقت توقيفه في ربيع عام ٢٠٠٣، كان قد تمكن من إصابة جنديين بحجارته، حيث أصاب أحدهما في كتفه والآخر في جبينه. لم يجرح أي من الجنديين، ولكنهما لحا راشق الحجارة الصغير على الجهة المقابلة لتقاطع الطرق، وبدأت مطاردة عنيفة. لحق أربعة جنود مدججين بالسلاح هذا الطفل ذا الأربعة عشر عاماً.

«فجأة رأيت جنديين آخرين يتقدمان تجاهي من الجانب الآخر. وقد حاولت الهرب من خلال تسلق حائط، ولكن وصل الجنديان إلى هناك وسحبا ساقي في اللحظة التي كنت أحاول فيها التسلق إلى الجانب الآخر. كان هناك باب حديدي في الحائط، ودفعتني أحد الجنود بكل ما أوتي من قوة على هذا الباب، ثم ضرب رأسي عدة مرات في هذا الحديد القاسي. كان الجندي الآخر يصيح ويصرخ، بينما كان يحك فوهة سلاحه الـ م - ١٦ إلى ظهري، مراراً وتكراراً، وبكل قوته. الجراح التي سببها لي كانت عميقة للغاية بحيث ما زال بالإمكان رؤية الندبات التي تركتها في صدري وظهري.»

كانت عملية الاعتقال هذه مقدمة لفترة طويلة من الاعتيادات استمرت السبعين يوماً. قيد الجنود يدي عودة وقدميه، وربطوا عصابة حول عينيه، واقتادوه إلى المستوطنة الإسرائيلية الواقعة في وسط الخليل. وفي طريقهم إلى هناك كان أحد الجنود يسلي نفسه بعرقلته بشكل مستمر بحيث ظل يتعثر بالقيود التي كانت تلف كاحليه ويقع. كان الجو يومها بارداً في شباط، ولكن الجنود تركوا عودة يقف في البرد وأبقوا على قيود يديه وقدميه، خارج قسم الشرطة في المستوطنة. وأصبح هناك هدفاً سهلاً لاعتداءات المستوطنين.

«كان الناس يبصقون في وجهي.» يقول عودة. «وقد ركلوني وصاحوا علي. لم أستطع رؤيتهم حيث كنت معصوب العينين.»

بعد ثلاث ساعات من الاستهزاء، اقتيد عودة في جيب إسرائيلي إلى المستوطنة الأكبر في الخليل، «كريات أربع»، على بعد بضعة كيلومترات إلى الشرق من الخليل. طلب عودة الاتصال بأهله، ولكن لم يسمح له بذلك. «عندما تعترف بجرائمك، تستطيع عندها الاتصال بأهلك.» قال له أحد الجنود. قبل التحقيق قام طبيب عسكري بفحص عودة. وكان فحصاً روتينياً لقلبه ورتتيه وضغط الدم. وقد اختار هذا الطبيب التغاضي عن كون جسد الصبي مغطى بالجروح والكدمات المتورمة، وعضواً عن علاجه، شد الطبيب على حلقه وسأله إن كان من سكان مخيم العروب، مخيم اللاجئين الواقع على الطريق بين الخليل وبيت لحم.

سرد لنا عودة الحكاية: «لقد هددني الطبيب وقال إنني سأعرض لضرب مبرح أكثر إذا كنت من مخيم العروب.» وسأل عودة الطبيب: «لماذا تريد أن تضربني؟»، فقال «إن صبية المخيم عادة يرشقون سيارته بالحجارة عندما يمر من هناك.»

بعد الفحص الطبي أعيد عودة للجنود. وكان حينها قد حل المساء، ولكن بدلاً من منحه بعض الراحة التي كان يحتاجها جسد هذا الصبي المتعب، خضع الطفل ذو الأربعة عشر ربيعاً لتحقيق استمر طيلة الليل. في البداية، أقحم عودة داخل حمام قسم الشرطة. وكان الجنود يلكزونه ويركلونه على كافة أنحاء جسده أمرين إياه بالاعتراف، ولكن عودة رفض أن يعترف بأي شيء.

«ثم أمسك أحد الجنود قطعة من كابل كهربائي ثقيل وبدأ بضربي بها.» روى لي عودة حكايته وهو يحتضن الوسادة بشدة بين يديه، وقال: «كان يستهدف كوعي، وركبتي، وكافة مفاصل جسدي. كان الألم فوق الاحتمال عندما كان ذلك السلك الحديدي المغلف بالبلاستيك يلامس جسدي، وما زالت هناك علامات زرقاء حول ركبتي. ولكنني لم أعترف بأي شيء. ثم التقطني أحد الجنود بحدة من خلف رقبتي ودفع برأسي إلى داخل كرسي الحمام. كان مليئاً بالبول والبراز وظل يدفع برأسي إلى الأسفل داخل تلك القاذورات غير المحتملة حتى لم أعد أستطيع الاحتمال، فصرخت: توقف، توقف، سأعترف.»

مع هذا، لم يخرج عودة عن صمته، واستمرت الاعتيادات. بعد فترة غير الجنود أسلوب تعاملهم، ومنح عودة بعضاً من القهوة وسيجارة، ولكنه رفض تناولهما. وبعد فترة قصيرة أتى أحد الجنود إلى الغرفة وهو يحمل مجموعة صور تم التقاطها في صبيحة ذلك اليوم. كانت الكاميرا العسكرية قد التقطت صوراً لعودة وهو يرشق الحجارة واستطاع أن يرى نفسه في إحدى الصور وهو يحمل زجاجة حارقة. عندما تمت مواجهته بتلك الأدلة قرر عودة الاعتراف بأنه ألقى خمسة حجارة؛ وأنه قد تخلص من الزجاجة الحارقة وهو يحاول الهرب من الذين كانوا يتعقبونه.

« أعطوني ورقة وطلبوا مني أن أوقع عليها باسمي. » قال عودة. « قال أحد الجنود أنها تحتوي على اعترافاتي، ولكنها كانت مكتوبة باللغة العبرية، وأنا لا أقرأ العبرية. لهذا رفضت أن أوقع عليها. فبدءوا بضربي من جديد، وشعرت بأنهم لم ينتهوا مني بعد، وأنهم كانوا يريدون مني شيئا آخر.. حاول الجنود حملي على الوشاية بأصدقائي، وأرادوا مني أن أدلهم على أسماء الأشخاص الآخرين في الصور، ولكنني لم أفعل. لقد قلت لهم بأنني لا أعرفهم، لأنهم من منطقة أخرى من البلدة. في النهاية هددوني بإطلاق النار علي. لم أعرف إذا كانوا فعلا يجرؤون على قتلي، ولكنني كنت خائفا، ووقعت على الاعتراف. »

لم يكن هذا كافيا لإرضاء الجنود؛ وقبل إرسال عودة إلى مركز الاعتقال في «غوش عتصيون»، مستوطنة على مخارج بيت لحم، أرادوا أن يوقعوا به عقوبة أخيرة. وكان ما زال لم يتمكن من الاتصال بذويه أو بمحام، احتجز عودة في زنزانه انفرادية حيث تعرض للتعذيب على هيئة الربط بينما هو جالس في مقعد صغير لمدة ثلاثة أيام كان خلالها معصوب العينين وقد قيدت يديه وقدميه.

« لقد أرغمت على الجلوس على المقعد طوال اليوم. لم يكن يسمح لي بالوقوف إلا للذهاب إلى الحمام. وعندما كنت أحاول الوقوف، لم أشعر بساقي، كأنهما ليستا موجودتين، وفقدت كل إحساس بمنطقة الخصر وأسفلها. »

عندما وصل عودة إلى مركز الاعتقال في «غوش عتصيون»، وضع في زنزانه مع أولاد آخرين عمرهم أقل من ثمانية عشر عاما. ويعتبر «عتصيون» واحدا من مراكز الاعتقال التي أسستها إسرائيل لاحتجاز الفلسطينيين المشتبه بارتكابهم جرائم ضد أمن الدولة حيث يظلون في حالة «اعتقال إداري» حتى يتم عرض قضيتهم على المحكمة العسكرية. ظروف العيش في عتصيون سيئة للغاية؛ وقد أوردت مؤسسة «بيتسليم»، وهي إحدى مؤسسات حقوق الإنسان الإسرائيلية، تقريرا مفصلا عن تعرض نزلاء المعتقل للتعذيب بشكل منتظم، حتى أولئك السجناء ممن هم دون الثامنة عشرة. وعادة ما يكون المركز مكتظا إلى درجة إرغام نزلائه على تجميع أنفسهم والنوم على فرشاة خفيفة وقذرة توضع بشكل مباشر على أرض المعتقل الأسمنتية. لا يحق لأي منهم مغادرة الزنزانه إلا للتوجه للحمام. ويجبر المعتقلون على إهمال نظافتهم الشخصية حيث لا يسمح لهم بالاستحمام إلا مرة واحدة أسبوعيا، ولمدة خمس دقائق تحت الماء البارد. لا يستطيعون مشاهدة التلفاز أو الاستماع للراديو أو قراءة الكتب مما يعني مثلا أنه من المستحيل بالنسبة للمعتقلين في هذا المركز استكمال تعليمهم طوال فترة اعتقالهم. عادة ما يتم نقل الأطفال إلى مراكز اعتقال أخرى، ولكن عودة ظل محتجزا في «عتصيون» طوال فترة سجنه.

« لقد كنا كثيرين في عتصيون أعمارنا أقل من خمسة عشر عاما. » يتذكر عودة السجناء الأكبر سنا الذين غضبوا من عدم نقلنا لدرجة أنهم بدءوا بإضراب عن الطعام من أجلنا. ولكن هذا لم يساعد في شيء. »

فلم يسمح لأي منهم بتلقي زوار من أهلهم، كانت علاقتهم الوحيدة مع الأهل من خلال محاميهم. وعندما طلب عودة استخدام الهاتف للتحدث مع أهله، كان الرد بالرفض. تم اختيار عودة من قبل زملائه الأربعة الآخرين في الزنزانه لتولي الاتصال مع حارس السجن. و يفرض على كل زنزانه تطبيق نفس النظام؛ و المتحدث الرسمي هو الشخص الوحيد الذي يسمح له بالحديث مع حارس السجن، أما بالنسبة للمعتقلين الآخرين فالتعليمات الموجهة لهم تقضي بمواجهة الحائط ورفع أيديهم وراء ظهورهم عندما يأتي الحارس.

و كل شخص يخالف تلك التعليمات أو يتصرف بأية طريقة تزعج الحارس يتعرض لعقوبة شديدة. لم يعجب الحارس أن حاول عودة التفاوض معه مرة لتحسين ظروف اعتقاله وزملائه؛ وكان عودة عادة ما يتعرض للضرب والتعذيب في عدة مناسبات.

« عندما لم يسمحوا لنا بالاتصال بأهالينا، توقفت عن الأكل. » قال عودة. « وبعد يومين من الإضراب عن الطعام، سمحوا لنا باستخدام الهاتف، ولكنني عوقبت في نفس الوقت لأنني رفضت تناول الطعام. فقد قاموا بعصب عيني وأرغموني على الوقوف في وضع 'الشبح' لمدة اثنتي عشرة ساعة متواصلة، ما بين الحادية عشرة ليلاً وحتى العاشرة صباحاً. عندما تقف وقد تم التباعد بين ذراعيك وساقيك لفترة طويلة، فإن الألم يكون شديداً كلما حاولت تحريك ضلع من أضلاعك. »

حاول عودة وزملاؤه الصغار أن يساعدوا بعضهم البعض وأن يبقوا على روح معنوية عالية. غالبية الأطفال الفلسطينيين بعمر الأربعة عشر عاماً قلما يتغيبون عن منزلهم أو يبتعدون عن عائلاتهم. وكان هؤلاء السجناء الصغار يفتقدون لأسرهم بشكل كبير. فمنذ اعتقاله، لم يواجه عودة سوى أناسا بالغين أساءوا معاملته، وضربوه، وركلوه، وصاحوا بوجهه، وأرعبوه، وهددوه، وأهانوه، وجرحوه بطريقة لا يمكن تخيلها. وقد تعرض الصبيان الآخرون الذين كانوا يشاركونه الزنزانة إلى نفس المعاملة السيئة. لم يستطع أي منهم، أو حتى لم يشعر أي منهم بالحاجة، لأن يحافظ على ماء الوجه أمام الآخرين. كثيراً ما كانت تذرّف الدموع في الزنزانة.

« لقد اشتقت لأمي. » يقول عودة. « عندما سمح لي أخيراً بالتحدث معها بعد الإضراب عن الطعام، لم أتمكن بالكاد من التفوه بكلمة واحدة، علقت الكلمات في حلقي. كل ما عملته كان البكاء. ولكن الخمسة في الزنزانة كنا نحاول أن نهدي من روع بعضنا البعض كل الوقت. إذا ما كان أي منا يبكي ويشعر بالإحباط في يوم من الأيام، كان الآخرون يقولون: «هيا، تحامل فسينتهي الأمر قريباً. ولن يطول غيابك عن أهلك وبيتك. »

وبعد شهرين تقريباً في معسكر «عتصيون»، تم البت في قضية عودة في محكمة. كان والدا، اللذان لم يرياه منذ اعتقاله، ينتظران في قاعة المحكمة. وفي طريقه للمحكمة، تعرض عودة لاعتداء الجنود في الجيب، حيث لم يكن أحد يراهم. وأرغم عودة الذي كان معصوب العينين ومكبّل اليدين والقدمين على التكور تحت مقعد قابل للطي داخل الجيب. وشعر بأن هناك من يصب الماء البارد على ظهره، ثم استخدم المقعد لضربه، حيث رطم عدة مرات بجبينه، فانفتح وبدأ بالنزيف.

« كنت ما زلت أنزف عندما وصلت إلى قاعة المحكمة. » يستذكر عودة ما حدث: « بدأت أمني بالبكاء عندما شاهدتني، ولم أستطع حبس دموعي أيضاً. لقد قلت للمحامي ما حدث في الجيب. ولكن المحكمة لم تهتم لذلك، وكل ما قامت به هو الاكتفاء بأن تقول للجنود بأنه كان يكفي تقييد يدي وقدمي في طريق العودة إلى «عتصيون»، كان بإمكانهم ترك عصابة العين، كما لو كان هذا يحدث فرقا. لقد كان هناك بعض منا في الجيب في طريق العودة إلى «عتصيون». وبدلاً من أخذنا على الفور إلى الداخل، جعلونا ننتظر في البرد. وأرغمنا على الوقوف هناك حتى سقط واحد منا مغشياً عليه. »



قرئ اعتراف عودة في المحكمة. وطلب المحامي من هيئة المحكمة النظر إلى صغر سنه، وحقيقة أن القضية تتعلق بخمسة حجارة وبحيازة زجاجة حارقة. طالب أحد القضاة الثلاثة بعقوبة الحبس لمدة ثمانية عشر شهراً. وأخيراً حكم عليه بالسجن ثمانية شهور. ولكن بعد عشرة أيام تم إطلاق سراح عودة لأنه لم يعد له مكان في السجن المكتظ. ورجع عودة إلى منزله وأسرته منذ بضعة شهور ولكن أمه، كوكب، قلقة بشأنه. فلم يعد نفس الصبي الذي كان عليه قبل اعتقاله وحبسه؛ كان ابنها يعاني من الألم في جسده، وصار متوتراً وعصبياً. وعد عودة أمه بالألا يلقي الحجارة مرة أخرى. وإذا اعتقل مرة أخرى، فإن أدنى عقوبة ستكون خمس سنوات من الحبس. كوكب لا تشعر بأنها تستطيع الثقة به، ولكن، في كل مرة يدخل فيها الجيش الإسرائيلي بجيئاته إلى بلدتهم، تقوم بإغلاق الباب عليه.



« كانت الأسئلة تنهال علي من كل أرجاء الغرفة وجعلت رأسي يدور. ولكن الرجل الرابع لم يقل شيئاً، كانت وظيفته ضربي. إذا لم يتسنى لي الوقت لإدارة وجهي نحو الرجل الذي يوجه لي الأسئلة، كان يضربني على الفور بقطعة من السلك. كان الألم شديداً. وبعد ذلك أرغموني على التوقيع على ورقة تقول بأنني لم أتعرض للضرب أثناء التحقيق.»

سوسن أبو تركي، ستة عشر عاما

« حدثت أمور في السجن لا أستطيع أن أحدث أُمِّي بها. أشعر أنني لا أستطيع أن أخبر أحدا بها. »

نحن نجلس في غرفة الجلوس في منزل عائلة أبو تركي في الخليل. سوسن ذات الستة عشر ربيعاً وفاطمة والدتها كانتا تجلسان على الفرشات التي وضعت حول ثلاثة من حوائط الغرفة الخضراء. كانت الأم وابنتها ترتديان الحجاب، ولكن هنا ينتهي التشابه بينهما. أنجبت فاطمة أبو تركي سبعة أطفال، ونادراً ما تترك المنزل. ما زالت تعيش تحت تأثير الصدمة بسبب ما حدث في السنوات الثلاث الأخيرة، فهي تشكو من حرمان ابنتها الكبرى من طفولتها، ومن التدمير الذي حل بحياتها. طلبت سوسن من والدتها الصمت. «أستطيع التعبير عن نفسي.» قالت في لهجة تنم عن سيطرة هذه الفتاة على حياتها.

لقد أمضت سوسن أبو تركي طفولتها في ظل الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين. منذ منتصف السبعينات، عندما احتل المستوطنون الإسرائيليون أول منزل في وسط الخليل، لم تعرف المدينة وسكانها الكثير من أوقات السلام. وقد عقد الكثير من الفلسطينيين آمالهم على عملية السلام التي انطلقت عام ١٩٩٣. وأحياناً كانت سوسن وأصدقائها يلعبون مع أطفال المستوطنين إذا ما تواجد كلاهما في نفس الشارع. لقد كانوا يحيون بعضهم البعض عندما كانت سوسن تذهب إلى وتعود من الحرم الإبراهيمي، الذي يستخدم أيضاً كمكان عبادة لليهود. وبطريقة الأطفال، فإن فضولهم كان أكبر من كراهية الكبار من حولهم. في صيف ما، شاركت سوسن في مخيم صيفي نظم لكل من الأطفال الفلسطينيين والإسرائيليين.

« ما زلت أتذكر أغنية باللغة العبرية. » تقول سوسن. « في البداية كنا نختلف مع بعضنا البعض كثيراً، وكنا نغيظ بعضنا البعض ونطلق أسماء على بعضنا البعض. ولكن كان هناك صبي كنت أعزه. لا أستطيع تذكر اسمه، ولكنه كان يبدو عربياً، وكان يتحدث القليل من العربية كذلك. لقد كان لطيفاً وكانت عيناه بنيتين. »

في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ انهارت عملية السلام. كانت سوسن ابنة ثلاث عشرة سنة في ذلك الوقت. في ذلك الخريف هاجمتها مجموعة من المستوطنين في السوق القديم في الخليل. كان ابن عم لها عمره تسع سنوات شاهد عيان حيث أطلق المستوطنون كلابهم على الجميع من حولهم وبدءوا بضرب كل شخص وكل شيء اعترض طريقهم. ارتعب ابن عمها وركض لمنزل والدي سوسن ليخبرهم بما حدث. خرج الأبوان للبحث عن ابنتهما ووجداها بعد تسع ساعات في إحدى مستشفيات البلدة وقد غطتها الكدمات والأورام الخطيرة.

« لن أعود أبداً إلى سابق عهدي. » تقول سوسن، « ولكن هل هناك من يهتم؟ من يستطيع مساعدتي؟ المستوطنين والجنود لديهم القانون الإسرائيلي في صفهم، ولا أحد يستمع لفتاة فلسطينية. لقد شعرت بخزي وإهانة كبيرين، كما لو كنا نحن الفلسطينيون بدون قيمة على الإطلاق. »

« إن ابنتي شخص يعتز بنفسه كثيراً. » أضافت فاطمة في هذه المرحلة. « لم تسمح لأحد أبداً بدفعها وتسيير أمورها بشكل لا تريده هي. حتى عندما كانت صغيرة كانت دائماً تحتد بكل طاقاتها إذا ما شعرت بأن أحداً يتصرف بفضاظة تجاهها. »

بعد أن تعرضت لدهس الأقدام، لم تعد سوسن قادرة على إخراج تلك الإهانة من أفكارها. فقد كانت دائما مرحة ومقدمة على الحياة، ولكنها الآن بدأت تتفوق وتتفادى الاتصال بالآخرين. بخلاف المرات التي تذهب فيها إلى المستشفى لتلقي العلاج المنتظم للجروح التي تكبدها عندما تم الاعتداء عليها، فقد كانت تفضل البقاء في المنزل. وكثيرا ما كانت تفكر بالمستوطنين وبالجنود وبرغبتها في الانتقام. بعد سنة من الاعتداء، أخذت سوسن سكين مطبخ وفتها بقطعة قماش وخبأتها بين كتبها في حقيبة المدرسة. في طريق عودتها من المدرسة إلى البيت كانت تمر عن الحاجز الإسرائيلي بالقرب من المستوطنة، وكانت تخطط لاستخدام السكين هناك.



«ولكن بدأت الشكوك تراود الجنود عندما كنت واقفة على بعد بضعة أمتار من الحاجز.» تقول سوسن: «لقد كانت السكين مخبأة خلف ظهري. وقبل أن أتمكن من إخراجها، أخذوا بإطلاق النار علي. أحد الجنود استهدف رأسي، بينما كان الآخرون يحاولون إطلاق النار على ساقبي. هربت بأسرع ما أمكنتني، ووابل من الرصاص كان يمطرني، وحاولت أن أجد مكانا أختبئ فيه في أزقة البلدة القديمة.»

استمرت الملاحقة قرابة الساعة. واستدعى الجنود تعزيزات، ووصلت ستة جيئات عسكرية مليئة بالجنود المدججين بالسلاح وقاموا بتطويق هذا الجزء من المدينة حيث كانت سوسن تحاول يائسة البحث عن مكان تختبئ فيه. وسمح له شخص ما بالدخول إلى منزل، ولكن بعد فترة قصيرة داهم الجيش البناية واعتقلها. سارعت وسائل الإعلام إلى الزقاق حيث سمعوا عن مطاردة فتاة من المدرسة عمرها أربع عشرة سنة.

«قولي كلمة واحدة للصحافيين، وستموتين.» هددني الرجل المسئول عن الجنود. تقول سوسن: «وهكذا لم أجرؤ على التفوه بكلمة عندما اقتادوني خارج المنزل.»

كان يوماً صيفياً حاراً، واعتقلت سوسن في منتصف النهار عندما كانت الشمس تتوسط السماء. وتم حبسها في جيب الجيش واقتيدت إلى «كريات أربع»، المستوطنة الإسرائيلية الواقعة إلى الشرق من الخليل، حيث كان سيتم إجراء التحقيق معها. ولكن في البداية، أجبرت على الوقوف في الشمس لمدة ساعة، وقد قيدت يديها وقدميها. أصيبت سوسن بضربة شمس وبدأ أنفها بالنزيف.

«طلبت محرمة ورقية.» تسرد سوسن حكايتها: «ولكن الجندية التي طلبت منها، وكانت فتاة شابة، رفضت مساعدتي. كان علي أن أمسح الدماء بزي المدرسة.»

بعد التحقيق معها في مقر الشرطة في «كريات أربع»، اقتيدت سوسن في ذلك المساء إلى سجن «أبو كبير» خارج تل أبيب. وقد طلبت طوال فترة بعد الظهر ولعدة مرات أن تتصل بعائلتها هاتفياً. كانت تعرف مدى قلق والديها حيث إنهما اعتادا على أنها تعود مباشرة إلى المنزل بعد المدرسة. ولكن لم يسمح لسوسن بالاتصال بأي أحد. وتركت وحيدة تماماً ومنكشفة عندما اقتيدت داخل أسوار السجن الكبير المظلم. لقد كانت البناية مرعبة. وكان الأشخاص الذين ينتظرون في غرفة التحقيق على نفس الدرجة من الرعب.

«في البداية كنت أسمع مجرد أصوات. لم يكن أي منهم يتحدث بشكل طبيعي، الغرفة كلها امتلأت بالصراخ.» تقول سوسن: «وعندما أراحوا عصبية العينين عني وجدت نفسي وجها لوجه أما أربعة رجال بعضلات. لم يبد لي أنهم أناس طبيعيين، فقد كانوا بحجم البيوت. كانت أذرعهم ضخمة وقد غطتها الأوشمة. وكانوا هم اللذين سيتولون التحقيق معي.»

كان هؤلاء الرجال من جهاز الشاباك، جهاز الأمن الإسرائيلي. أخذ كل واحد من الرجال الثلاثة موقعا في زاوية من زوايا الغرفة. وتركت سوسن واقفة في وسط الغرفة بدون حركة وقد قيدت يديها وقدميها. وقف الرجل الرابع بالقرب من سوسن. وقد حمل في يده قطعة من كابل كهربائي ثقيل. قبل التحقيق أمرت سوسن بالنظر إلى الشخص الذي يوجه لها السؤال.

«كانت الأسئلة تنهال علي من كل أرجاء الغرفة وجعلت رأسي يدور. ولكن الرجل الرابع لم يقل شيئا، كانت وظيفته ضربي. إذا لم يتسنى لي الوقت لإدارة وجهي نحو الرجل الذي يوجه لي الأسئلة، كان يضربني على الفور بقطعة من السلك. كان الألم شديداً. وبعد ذلك أرغموني على التوقيع على ورقة تقول بأنني لم أتعرض للضرب أثناء التحقيق.»

أجرى التحقيق مع سوسن لمدة عشرين يوماً في «أبو كبير». في خلال تلك الفترة، احتجزت سوسن في زنزانة انفرادية صغيرة ومظلمة، وكان الضوء الوحيد الذي يدخلها يمر عبر فتحة في الحائط. لم يكن هناك ما تقوم به في هذه الزنزانة الضيقة. في معظم الأوقات كانت سوسن تنظر من خلال الفتحة، حتى وإن لم يكن هناك شيء تراه بخلاف أسوار السجن الرمادية. كانت تفكر كثيراً بعائلتها وكيف سيتحملون الوضع إذا لم تعد أبداً إلى البيت. وكانت تفكر بمدربستها وبصديقاتها هناك، وبالوقت المدرسي الذي يضيع عليها في كل يوم تمضيه في السجن. ولكن فوق كل هذا، كانت سوسن تفكر بأنه لا يمكنها الاستسلام، وبكيفية التكيف مع وحدتها وبالأساليب الوحشية

التي استخدمها معها المحققون الذين لم يوافقوا على ادعاء سوسن بأنها كانت تتصرف بمحض إرادتها ومن تلقاء نفسها، ولكنهم كانوا في كل يوم يكررون نفس الأسئلة. «ما هي المنظمة التي تنتمين إليها؟ من أرسلك بهذه السكين؟ قولي لنا أسماءهم!» كان أقسى ما عليها تحمله هو التعذيب.

«لقد كان هذا يشبه الصلب على سرير حديدي.» تقول سوسن: «لقد حاولت المقاومة ولكن كان هناك سبعة أو ثمانية حراس يدفعونني للأسفل على ظهري على إطار حديدي قاس. كان يشدون ذراعي وساقى ويقيدونها في زوايا السرير الأربعة. كان علي الاستلقاء بهذه الطريقة من المساء وحتى صباح اليوم التالي. عندما تستلقي في وضعية 'الشبح' كما يسمونها، لا يمكنك النوم. في كل مرة كنت أحاول فيها الحراك، كان السلك الحديدي يحك ظهري في حين كانت القيود الحديدية القاسية تنغمس في معصمي وكاحلي. إذا لاحظ الحراس أنك قادر على الحركة حتى ولو بشكل طفيف، كانوا يشدون القيود بشكل أقوى.»

أخيرا، لم تعد سوسن قادرة على الاحتمال، وبدأت إضرابا عن الطعام. عندما رفضت تناول الطعام لمدة أسبوع كامل، نادى عليها أحد المحققين، وسألها عما تظن نفسها تفعل. «ألا تدركين أنك ستموتين.» سألها المحقق من ثم أشبعها ضربا.

بعد أسابيع طويلة وعصيبة من التحقيق في «أبو كبير»، اقتيدت سوسن إلى المحكمة العسكرية في «بيت إيل». وهناك تمكنت أخيرا من رؤية والديها مرة أخرى.

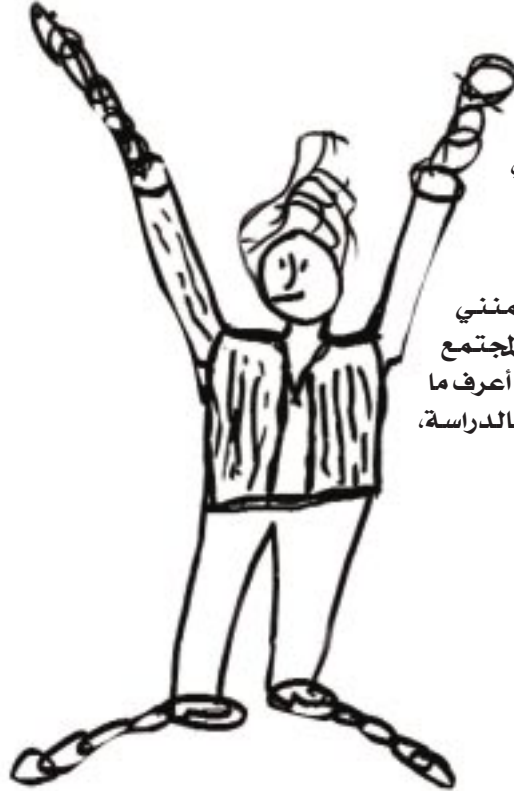
«كان الأمر رهيبا.» تقول فاطمة أبو تركي. «لقد قطعنا طريق السفر الطويل من الخليل إلى «بيت إيل» خمس وعشرين مرة على الأقل معتقدين بأن محاكمتها ستعقد، ولكن في كل مرة كنا نصل فيها إلى هناك، كانوا يعطوننا أعدارا جديدة: «الكمبيوترات معطلة ولهذا لا نستطيع أن نعقد محاكمة اليوم»، أو «لا يوجد مجندات نساء اليوم لجلب ابنتكم من سجن «أبو كبير». عندما تم نقلها إلى بيت إيل، تمكنت من رؤيتها في الساحة، وناديت اسمها: «سوسن!» عندما قمت بذلك، ضربها الجنود. وأخيرا عندما انعقدت المحاكمة تمكنت من رؤية العلامات حول يديها. كان هناك زرقاة لامعة حول معصمها الذين نحتا بجراح قبيحة. وكانت هناك لفافات حول كاحليها. كانت تلك المرة الوحيدة التي شاهدت فيها سوسن طوال فترة حبسها رغم أنه لم يسمح لنا بالتحدث معها، أو بلمسها. لقد سمح لنا فقط بالنظر إليها.»

حكم على سوسن ذات الأربع عشرة سنة بالسجن لمدة أربعة شهور؛ لم يتم خصم الثلاثة شهور التي قضتها في

السجن من مدة عقوبتها. وعندما تلقت الحكم، تم نقلها إلى سجن النساء في الرملة، على مسافة عشرين أو ثلاثين ميلا خارج «تل أبيب». هناك تقاسمت سوسن زنزانة مع شابتين فلسطينيين، أصبحت أكبر مصدر دعم لها خلال سجنها. لم يكن بإمكان سوسن الاستمرار بأية دراسة. وقد طلبت بعض الكتب المدرسية فمنحت اثنين، لم تتمكن من قراءتهما حيث كان أحدهما باللغة الروسية والثاني باللغة العبرية. نادرا ما كان حراس السجن ينادون سوسن باسمها، بل إنهم كانوا ينادونها «مخرية» و«إرهابية»! كذلك استمر التعذيب الذي كانت تتعرض له في «أبو كبير» وكان يتم على شكل جماعات حيث يتم اقتياد كافة الفتيات في الزنزانة في نفس الوقت وتقيدهن في الأسرة الحديدية التي تقف في صف في غرفة التعذيب الخاصة.

«في كل مرة كان يحدث فيها هجوم فلسطيني ضد إسرائيل، كانوا يأتون إلينا.» أوضحت سوسن. «كان يستخدموننا كوسيلة للانتقام. قامت خمس عشرة سجانة بمصارعتنا نحو الأسرة وقيدن أيدينا وأقدامنا. اعتقدت في مرة أن إحدى الفتيات الأخريات قد ماتت خلال الليل. فقد أجبرت غالبا على التقييد إلى «الشبح» بحيث مزقت القيود جلدها وانغرست مباشرة في عظم ذراعها. ولكنها نجت، كان فقط قد أغمي عليها. في مرة أخرى بدأت الفتاة بجانبني بالصراخ، فقد لاحظت أن ذراعي قد تحولتا بالكامل للون الأزرق. لقد فقدت الإحساس بهما ولم أعرف ما الذي يحدث. غضبت السجناء وحاولن فك قيودي بسرعة، وعندما لم يتمكن من ذلك بدأن بالطرق بقوة على القيود حول معصمي وكاحلي لدرجة أنهن زدن من عمق الجرح.»

ما زالت سوسن تعاني من الجروح التي تسبب بها التعذيب، وما زالت هناك ضمادات كثيفة على واحد من كاحليها. عندما أطلق سراحها من السجن خضعت لعملية جراحية ولكن العملية لم تحقق نجاحا وخضعت سوسن بعدها لعلاج تخصصي، وهناك خطر حقيقي بأن تعاني من الشلل ببقية حياتها. إنها تستهلك الكثير من وقت فراغها في زيارة الأطباء وبالإضافة لجروحها الجديدة فهي تعاني من صداع وأوجاع بالظهر لاحقا لاعتداء المستوطنين. ولكن سوسن لم تتخل عن الأمل. فهي مصممة على أن تحيي حياة كاملة وبكرامة في المستقبل. وتقول أن الوقت الذي قضته في السجن لم يكن سيئا بشكل مطلق.



«لقد تعلمت كثيرا من الفتيات اللاتي قاسمنني الزنزانة.» استطردت: «لقد أخبروني عن المجتمع وعن بقية العالم أمورا لم أكن أعرفها. الآن أعرف ما أريد أن أفعله في حياتي: سوف أستمرد بالدراسة، وسوف أصبح صحافية.»

انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان الخاصة بالأطفال الفلسطينيين

عادة ما يتعرض الأطفال الفلسطينيون المعتقلون لدى الجيش الإسرائيلي لأساليب تحقيق تشتمل على معاملة قاسية ولا إنسانية ومحطة من الكرامة والتي يمكن النظر إليها على أنها أعمال تعذيب. كما أخبرنا الكثير من الأطفال عن مدى تعمد سوء معاملتهم في السجن. أحد الأساليب المستخدمة في السجون الإسرائيلية هي ما يعرف «بوضعية الشبح»، حيث يتم شد ذراعي وساقى الطفل على آخرها على شكل صليب (وأحيانا يتم شد كل من الذراعين على جانب واحد من الجسم). ويتم الإبقاء على الضلوع في مكانها بفعل القيود التي تكبل اليدين والقدمين، والتي تنغرس بعمق في رسغي وكاحلي الضحية. سوسن أبو تركي، ذات الخمس عشرة سنة، رسمت شكلا توضيحيا يبين الوضع الذي تم تقييدها على هيئة «الشبح» فوق قاعدة سرير حديدية. في كل مرة كانت تحاول فيها الحركة، كان المعدن ينغرس في ظهرها. سببت هذه المعاملة لسوسن جراحا لمدى الحياة، على الصعيدين النفسي والجسدي.

لقد صادقت إسرائيل والتزمت بالمحافظة على مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. المادة ٣٧ من المعاهدة تنص على حق الطفل في الحماية من التعذيب ومن عقوبة الإعدام ومن أية حرمان غير قانوني أو تعسفي من الحرية. فيما يلي نص المادة ٣٧:

تتعهد الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) لن يتم تعريض أي طفل للتعذيب أو للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المحطة من الكرامة. كما لا يجوز فرض عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة بدون إمكانية إطلاق السراح مقابل الجرائم التي يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاما؛

(ب) لا يجوز حرمان أي طفل من حريته (ها) بصورة تعسفية وغير قانونية. يتم احتجاز أو اعتقال أو حبس الأطفال بموجب القانون ويتم اللجوء لهذا الإجراء كملاذ أخير ولأقصر فترة زمنية ممكنة.

(ت) تتم معاملة أي طفل يحرم من حريته بطريقة إنسانية وياحترام بما يضمن كرامة الإنسان، وبطريقة تأخذ بالحسبان احتياجات الأفراد في مثل عمره (ها). بالأخص، يجب فصل كل طفل يحرم من حريته عن الكبار إلا إذا ما اعتبر ذلك أن مصلحة الطفل المثلى هي عدم القيام بذلك كما يكون لهذا الطفل الحق في الاتصال بعائلته (ها) من خلال المراسلات والزيارات بخلاف الظروف الاستثنائية.

(ث) يحق لكل طفل يتم حرمانه من حريته (ها) أن يحصل بسرعة على كافة المساعدة القانونية والملائمة كما يكون له الحق في الاعتراض على قانونية حرمانه (ها) من حريته (ها) أمام محكمة أو سلطة مختصة ومستقلة وغير منحازة، وله الحق في الحصول على قرار فوري عن مثل هذا التصرف.





المواد الأساسية الأخرى في معاهدة الأمم المتحدة لحقوق الطفل

المادة ١	تعريف «الطفل»
المادة ٢	عدم التمييز
المادة ٣	مصلحة الطفل الفضلى
المادة ٦	الحق في الحياة والبقاء والنمو
المادة ١٢	الحق في أن يستمع إليه
المادة ٢٤	الحق في الرعاية الصحية والطبية
المادة ٢٨	الحق في التعليم
المادة ٤٠	إدارة قضاء الأحداث (الإجراءات الجنائية والمعاملة الإصلاحية (التصحيحية))

معاهدات دولية مهمة

معاهدة الأمم لحقوق الطفل (١٩٨٩)

المعاهدة ضد التعذيب وغيره من المعاملة أو العقوبة القاسية واللا إنسانية والمحطة من الكرامة (١٩٨٤)، المادة ١ و١٦.

معاهدة جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأفراد المدنيين في أوقات الحرب (١٩٤٩)، المواد ٢٧ و٣١ و٣٢ و٤٩ و٧٦.



« لقد بكيت مثل طفل صغير. » يقول علي. « لقد بكيت حتى تورمت عيناى.
وكنت أرى أمى تجلس هناك وهي تبكى أيضا فى مقعدها فى قاعة المحكمة.
ولكن لم يسمحوا لنا بأن نتحدث مع بعضنا. لم يسمحوا لنا حتى أن نقول
كلمة صغيرة لبعضنا. »

على حميدة، ١٧ سنة

«لم أكن في حياتي أبدا خائفا هكذا. بدا أن الجنود غير قادرين على التحكم بأنفسهم على الإطلاق. كنت متأكدا أنني سألقى حتفي في تلك الليلة.»

كانت الساعة الثانية عشرة والنصف بعد منتصف الليل في الحادي عشر من تموز/ يوليو ٢٠٠١، عندما هاجم الجيش الإسرائيلي منزل عائلة حميدة. لقد أيقظوا القرية بأكملها. كانت هناك أضواء كشافات قوية مثبتة أعلى سقف الجيبات العسكرية، انبثقت في ظلمة الليل وركزت أشعتها على البيت المكون من طابقين. بدلا من دق الباب بهدوء، قام مائة شخص أو ما يقارب ذلك من الرجال المقنعين والمدججين بالسلاح باقتحام البيت من خلال كافة الفتحات الموجودة في البناية من شبابيك وشبابيك فرنسية وباب معدني غير مقفل على السطح حيث نشرت إحدى نساء المنزل غسيلها. علي حميدة الذي كان قد أتم الخامسة عشرة في ذلك الصيف كان يجلس على الأرض مع جديه. في الأعلى كان والد علي، محمد، يتلقى أمرا بإبراز بطاقة الهوية الخاصة به والإدلاء بأسماء أطفاله الثمانية. عندما سمع قائد الكتيبة اسم ثاني أصغر أبنائه، علي حميدة، قال: «هذا هو الذي نبحت عنه. أين هو؟»

«لم أفهم الأمر على الإطلاق.» يقول علي. «لقد حاولت أن أتذكر إذا قمت بعمل ما قبل سنوات كثيرة ولكنني لم أستطع التفكير بشيء.»

تم تقييد يدي علي واقتياده في واحد من الجيبات العسكرية. أمه هيام، التي كانت قد شهدت سابقا اعتقال ابنها البكر بطريقة مماثلة، خرجت عن طورها من شدة القلق وتساءلت إلى أين سيأخذون علي. «إننا نسطحبه فقط إلى «معاليه أدوميم». وسوف يعود إلى البيت بعد ربع ساعة.» هذا ما أخبرها إياه قائد الكتيبة المقتنع. «معاليه أدوميم» هي أكبر مستوطنة إسرائيلية والأقرب إلى قرية العيزرية. علي كان يرتدي شورتا وتي شيرت. قبل أن يتم اقتياده خارج البيت سأل إذا كان بإمكانه أن يأخذ ملابس إضافية، ولكن لم يسمح له بذلك. عند خروجه إلى الجيب سأل مرة ثانية: «ما الذي فعلته؟ ما الذي تريدونه مني؟» الرد الوحيد الذي تلقاه هو أنه سيرف كل شيء عندما يصلون إلى «معاليه أدوميم». شعر علي بالخوف يعتريه من الداخل، ولكن لم يكن بوسعه عمل شيء. انغلقت الأبواب الخلفية للجيب خلفه. وهناك داخل الجيب المكتظ والمعزول الصوت، بدأت أسوأ ليلة عرفها علي في حياته القصيرة.

«ألقى خمسة جنود بأجسادهم علي عندما أخذوني في الجيب.» وسرد علي الحكاية: «جذب شخص التي - شيرت عاليا وأخرجه من رأسي، بحيث لم أعد أرى شيئا. كنت فقط أسمع. وبينما كانوا يضربونني ويركلونني، كان يشتمونني ويصرخون بالإهانات باللغة العبرية. لقد تعرفت على بعض الكلمات. فقد سمو أمي بالعاهرة. وبدا أن أحد الجنود كان في قمة غضبه. كنت أستطيع تمييز صوته، حيث كان يتنفس بصعوبة، وكان كمن يحمل الأثقال ويستعد للقيام بعمل عنيف بالفعل. لم أخف يوما لهذه الدرجة في حياتي، وكنت متأكدا من أنهم يريدون قتلي.»

تم ارتكاب الاعتداء بينما كان الجيب ما زال واقفا في وسط القرية خارج منزل علي، ولكن الفتى ابن الخامسة عشر عاما كان يعلم أنه ما من داعي للصرخ وطلب العون: لا يمكن أن يسمعه أحد من خلال جوانب السيارة التي تعزل الصوت داخلها. وحتى إذا ما سمعه أحد، فما الذي يمكن أن يعمل به؟ كان علي تحت رحمة الجنود بكل ما في الكلمة

من معني. وبعد برهة، انطلق الجيب واستمر الاعتداء في داخله. وعندما وصلوا إلى المستوطنة، اقتاد اثنان من الجنود علي أعلى الدرج. وكان ما زال مغطى الوجه بالتي شيرت الذي كان يرتديه ولم يستطع أن يتبين موطئ قدمه. في كل مرة كان يتعثر فيها على الدرج، كان الجنود يضحكون ويقهقهون. اقتيد علي إلى داخل غرفة كان ينتظره فيها محقق.



«لماذا ترشق الحجارة؟» صرخ في وجهي فور أن دخلت إلى الغرفة. تذكر علي قصته: «ثم حاول إخافتي بالصراخ: «أين تلك العصي؟ هل لديكم تيار كهربائي هنا؟ هل وصلت الكلاب؟» وفي اللحظة التالية ألقى بنفسه فوقي، وشعرت كأن قبضته وحذاءه العسكري الثقيل كانون يركلونني في كل مكان في جسمي. وكان طوال الوقت يصرخ ويلعن ويناديني بكل الأمور المقززة، وهو يصيح: «لماذا ترشق الحجارة، أيها الحقير؟»

فكرت أنه سوف يكسر كل عظمة في جسدي. لم أعد قادر على الاحتمال من شدة الضرب والصياح. «توقف من فضلك!» ولكنه استمر بالضرب والركل وهددني بأن يقتل كل أفراد أسرتي إذا لم أعترف. وهذا زاد من خوفي وقلت: «حسنًا، سوف أعترف.»

وكان على علي انتظار تلك اللحظة حتى يسمح له بانزال التي - شيرت من فوق رأسه واستطاع أن يرى المكان الذي كان فيه. كانت غرفة صغيرة بدون شبابيك. على احد الجدران علقت خريطة للمستوطنة. كان المحقق يجلس خلف مكتب. وكان هناك جندي آخر في الغرفة: كان يقف خلف علي ويراقب كل حركة يقدم عليها. كان كلا الرجلان يرتديان ملابس مدنية، وكانا هما الاثنان مسلحان. كان مسدس المحقق ملق في وضع بارز على المكتب. وقد دون ملاحظات على قطعة من الورق بينما كان علي يجيب على أسئلته بتناقل.

« ليست لدي أدنى فكرة عما كتبه على قطعة الورق هذه. » يقول علي: « استمر بالجديث حول القائي للحجارة، حتى وإن أنكرت ذلك. أراد مني أسماء أصحابي الذين كانوا معي وأي منهم كان يرشق الحجارة، وإذا ما ألقى أي منهم زجاجات حارقة. لم أعطه أية أسماء، ولكنه دون ملاحظات كثيرة. »

عندما لم تعجب المحقق طريقة رد علي على الأسئلة، كرر التهديدات ضده وضد عائلته: « انتبه أي مكان تقصده! قل الحقيقة والإ... » أخيرا، أمر علي بالتوقيع باسمه في أسفل الورقة ولكن علي لا يستطيع قراءة العبرية، ورفض التقاط القلم.

« ثم دس الجندي القلم في يدي. » يقول علي: « كنت مقيد اليدين ولكنه أجبر كلتا يدي على الحركة باتجاه الورقة في حين أنه كان ممسكا بالقلم المدخل في القبضة اليمنى وحركه على طول الخط الذي كان من المفترض أن أوقع عليه. كان الأمر سخيفا، وأدى إلى خريشات على الورقة كلها. لم يبد ذلك كتوقيعي على الإطلاق. مع ذلك، احتفظ بتلك الورقة على أنها اعترافي في المحكمة. »

كان الوقت عندها يشير إلى الثالثة والنصف صباحا. وعلي الذي كان مقيد اليدين أساسا، تم تقييد قدميه كذلك. تغيرت دورية الحراسة، ومرت نصف ساعة من الصمت. ثم اقتيد علي إلى غرفة منفصلة حيث تم رفع بصماته. وعندما طلب محرمة لمسح الحبر عن أصابعه، شد الجندي الجديد أصابع علي وأجبره على مسحها بتيابيه، تاركا إياه مغطى بالحبر. ثم دفع الجندي نفسه عليا إلى غرفة مجاورة. في هذه الغرفة، كان هناك سلك توصيل كهربائي مغمور في وعاء للطبخ. حمل الجندي السلك وأخرجه من الماء الساخن ثم سأل: « لماذا تذهب لإلقاء الحجارة؟ »

« حاولت مرة أخرى أن أشرح له أنني لم أكن أرشق الحجارة. » يقول علي: « ولكن الجندي لم يكن يستمع لي. وضغط السلك على أصابعي. كانت الصدمة الكهربائية شديدة لدرجة أنني ارتعشت ووقعت على الأرض. سحبني من قدمي وزجني في زاوية، عندها بدأ بلكمي بقبضتيه في الأماكن الحساسة في جسمي. كان الوضع رهيبا، وكان الألم فوق الاحتمال. كنت ما زلت مقيدا، وعليه لم أستطع القيام بأي شيء لحماية نفسي. كان الألم سيئا للغاية ووقعت على الأرض مرة أخرى، ولكن الجندي استمر بضربي، حوالي عشرين دقيقة أخرى. وطوال هذه الوقت كان يسقط علي وابلا من الشتائم. »

وكان الصباح قريبا. قيل لعلني أن يرتاح ولكن في نفس الغرفة كان هناك خمس جنود شبان، امرأتان وثلاثة رجال، يأخذون استراحتهم لشرب القهوة. في كل مرة كانوا يلحظون فيها أن علي على وشك النوم على كرسيه، كان يحكون الباب بعضا.

كان علي متعبا. وقد أمضى أكثر من خمس ساعات وهو يتعرض للاعتداء في مقر الشرطة في «معاليه أدوميم». لم تكن لديه أدنى فكرة عما كان يحدث له، وكان رأسه يعج بالأفكار بأنه لن يخرج من المستوطنة حيا. ضحك الجنود الشبان عليه عندما لاحظوا مدى خوفه من قيامهم بطرق الباب، وكيف كان يفرغ صاحيا في كل مرة يصدرون فيها أصوات صاخبة. كان هناك شباك في الغرفة وكان علي ينظر إليه من حين لآخر. كان الشباك معتما. أئن يأتي ضوء على الإطلاق؟ تمنى لو أن الفجر ليس ببعيد. وقال لنفسه: لو صمدت حتى الصباح، فقد تكون هناك فرصة أن أخرج حيا.

بعد بضعة ساعات كان علي في طريقة في حافلة عسكرية إلى مركز الاعتقال في «بيت إيل»، وهو عبارة عن معسكر مجمع للسجناء الفلسطينيين على مخارج رام الله. كان علي أن يظل محبوسا هناك لمدة ثلاثة وأربعين يوما، في حين كانت المحكمة العسكرية تتداول في قضيته. وبعد أسبوع سمح له بالالتقاء بخالد قزمار، محامي الدفاع. ومن خلال خالد، تمكن علي من الاتصال بذويه، الذين لم يسمح لهم بزيارته في السجن. حتى إنه لم يسمح لعلي بالاتصال بأهله؛ وفي كل مرة كان يطلب فيها السماح له باستخدام الهاتف، كان طلبه يقابل بالرفض. وكان عليه الانتظار لمدة شهر حتى جلسة المحكمة الأولى ليبري والديه مرة أخرى. في ذلك الوقت كان يفكر كثيرا بأمه.

«كنت قلقا جدا عليها.» يقول علي: «أنا أتذكر ما حدث عندما اعتقل أخي الكبير قبل عدة سنوات. لقد تحطمت أمي. لقد توقفت عن الأكل ولم تكن تشرب شيئا، وكانت تشكو من آلام في صدرها. كنت خائفا أن تحدث لها نفس الأمور مرة أخرى.»

في كل صباح كان علي يصحو وهو يفكر بأمه، هيام. إنه، كما يقول، ليس من الأولاد سريع البكاء؛ فهو يميل إلى الاحتفاظ بمشاعره في الداخل، وأن يغلق عليها. ولكن عندما رأى والدته في قاعة المحكمة بعد شهر من الاشتياق إليها والقلق عليها لم يعد قادرا على التحكم بمشاعره.

«لقد بكيت مثل طفل صغير.» يقول علي. «لقد بكيت حتى تورمت عينايا. وكنت أرى أمي تجلس هناك وهي تبكي أيضا في مقعدها في قاعة المحكمة. ولكن لم يسمحوا لنا بأن نتحدث مع بعضنا. لم يسمحوا لنا حتى أن نقول كلمة صغيرة لبعضنا.»

اتهمت المحكمة العسكرية علي بإلقاء ثلاثين حجرا والشهادة بأن أصدقاءه كانوا يصنعون الزجاجات الحارقة. كانت الاتهامات مستندة إلى الاعتراف الذي أجبر علي على التوقيع عليه أثناء التحقيق في مستوطنة «معاليه أدوميم». وبعد ما يقارب العشر جلسات استماع، والتي لم يسمح لعلي بحضور ثلاثة منها، حكم عليه بالسجن لمدة عامين. وتم تحديد فترة العقوبة النهائية بعد سلسلة من المناقشات بين القضاة الثلاثة؛ فقد ظن أحد القضاة الإسرائيليين بأن العقوبة كانت خفيفة أكثر من اللازم وأنه يتوجب الحكم على علي ذي الخمسة عشر عاما بالسجن لمدة خمس سنوات. كان علي قضاة محكوميته في سجن «تلموند»، الواقع على مخارج حيفا في شمال إسرائيل. في اليوم الذي حدد لعلي لمغادرة مركز الاعتقال في «بيت إيل» لنقله إلى «تلموند»، تعرض هو وعشرين سجينا آخرين لهجوم بشع قامت به مجموعة من الجنود الإسرائيليين.

«اندفع الجنود إلى قسمنا وهم يرتدون أقنعة واقية من الغاز.» يقول علي: «كان أحد الجنود من الدروز وقد ألقى بعبوة غاز مسيل للدموع بيننا. وعندما بدأ مفعول الغاز انتشر الذعر، وشهدت أحد الشباب وقد شارب على الجنون؛ وعندما لم يستطع التنفس شد وحدة على صدره حتى مزقه وبدأ ينزف. أما أنا، فقد حاولت أن أعطي وجهي لأبقي الغاز بعيدا. كنا نصيح طوال الوقت. أخرجونا لأخرجونا! نحن بحاجة للهواء. ولكن الجنود كانوا يضحكون من خلف أقنعتهم الواقية من الغاز. وكان علينا أن نظل في ذلك المكان لمدة خمس عشرة دقيقة قبل أن يسمحوا لنا بالخروج. بعدها سمعت أن أحد الشباب في الزنزانة المجاورة حاول أن يشق نفسه في الشباك.»

مرت السننتان داخل معتقل «تلموند» ببطء. طوال الفترة التي كان فيها في السجن، لم يسمح لعلي برؤية والديه سوى مرتين؛ وحيث إن السجن داخل إسرائيل فقد كان من الصعوبة بالنسبة للوالدين اللذين يعيشان في الضفة الغربية المحتلة أن يحصلوا على تصريح للذهاب إلى هناك.

لم يسمح لعلي بإجراء أي اتصال هاتفي من السجن. كما لم يتلق أية مساعدة لاستكمال تعليمه. وكان أيضا بحاجة لرعاية طبية لمعالجة الجراح التي تكبدها نتيجة للاعتداء عليه في «معاليه أدوميم»، بما في ذلك إصابته في إحدى ركبتيه والتي كانت تسبب له مشاكل كبيرة. وجد علي أنه من المستحيل عليه وصف الوضع الصحي في السجن بكلمة أخرى غير كلمة «مقرف».

«لقد قطع ساعد أحد الأولاد.» ويستطرد علي: «وكان هناك بعض الصبية الذين تعرضوا لإطلاق النار وكانوا يتحركون والرصاصات ما زالت في سيقانهم. لم يحصل أي منهم على علاج سليم، وكان العلاج الذي يقدمه الطبيب لأية علة كانت هو المسكن «الأكمول». ما زالت ركبتي تؤلمني حتى اليوم وقد بدأت أخاف من أن الورم الذي فيها لن يختفي أبدا. كما أن لدي مشكلة في السمع ولم أعد قادرا على السمع كما كنت سابقا.»

عندما أطلق سراح علي في الربيع الماضي، كان زملاؤه في المدرسة يستعدون للتخرج. وكان الوضع صعبا على علي الذي كان مستعدا لأن يموت ويتخرج مع أصحابه. ويبدو أن محاولة متابعة الدروس من خلال التعلم الذاتي مستحيلة تقريبا ولكن علي يقول إنه سيحاول. وأنه على الرغم من سجنه لمدة عامين إلا أنه لا يشعر بأن وقته قد أهدر تماما.

«لقد تعلمت أن أتحمل المسؤولية.» يقول علي: «أنشأنا مجموعات دراسة في السجن. السجناء اللذين كانوا أكبر من زملائهم كانوا يعنون بمن هم أصغر، وكنا نقرأ القرآن معا. كما تعرفت على أناس لم أكن لألتقي بهم لولا ذهابي لتلموند، إنهم أشخاص طبيون وأنا سعيد بلقائهم. في بعض الأيام أفكر بهذه الطريقة وفي أيام أخرى أشعر بأن حياتي قد دمرت بكاملها.»



٧٠ طفل فلسطيني يعتقلون كل عام

منذ أن اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي قبل ثلاث سنوات في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، قامت السلطات العسكرية الإسرائيلية باعتقال وحبس أكثر من ٢٠٠٠ طفل فلسطيني. تتراوح أعمار هؤلاء الأطفال ما بين ١٢ و١٨ عاماً، وهناك نسبة صغيرة منهم من البنات. بموجب الأوامر العسكرية الإسرائيلية، فإن الطفل الفلسطيني في الضفة الغربية يعتبر قاصراً حتى عمر ١٦ سنة فقط، في حين أن العمر المتعارف عليه للبلوغ هو ١٨ سنة، وهو ما نصت عليه معاهدة الأمم المتحدة لحقوق الطفل وينطبق نصها على الأطفال المواطنين في إسرائيل.

خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٣، لاحظت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال/ فرع فلسطين زيادة كبيرة في عدد الأطفال المعتقلين. وعادة ما يتهم الأطفال المعتقلون بالقائمهم الحجارة قبل سنة أو أكثر. ويأتي الأطفال المعتقلون عادة من المدن الفلسطينية الكبرى، وعدد كبير منهم من الخليل، حيث قامت مجموعة من المستوطنين باستعمار وسط المدينة القديمة. كما لوحظت زيادة عالية في عدد الأطفال المعتقلين من مدن طولكرم وقلقيلية حيث تقوم إسرائيل ببناء جدارها العازل بين إسرائيل والضفة الغربية.

في وقت كتابة التقرير، كان هناك ٣٥٠ طفلاً فلسطينياً محتجزين في السجون الإسرائيلية.

تنص معاهدة الأمم المتحدة لحقوق الطفل في مادتها رقم ٤٠ على ما يلي:

المادة ٤٠ إدارة قضاء الأحداث (الفقرات ذات العلاقة)

١. تقر الدول الأعضاء بحق كل طفل يتم الادعاء بأنه أو اتهامه بأنه أو الإقرار بأنه قد انتهك القانون الجنائي أن يتلقى معاملة تتوافق مع تشجيع حس الكرامة والاحترام لدى الطفل، مما يعزز من احترام الطفل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للآخرين وبطريقة تأخذ بالحسبان عمر الطفل والرغبة في تشجيع إعادة دمج الطفل وتوليئه لدور بناء في المجتمع.

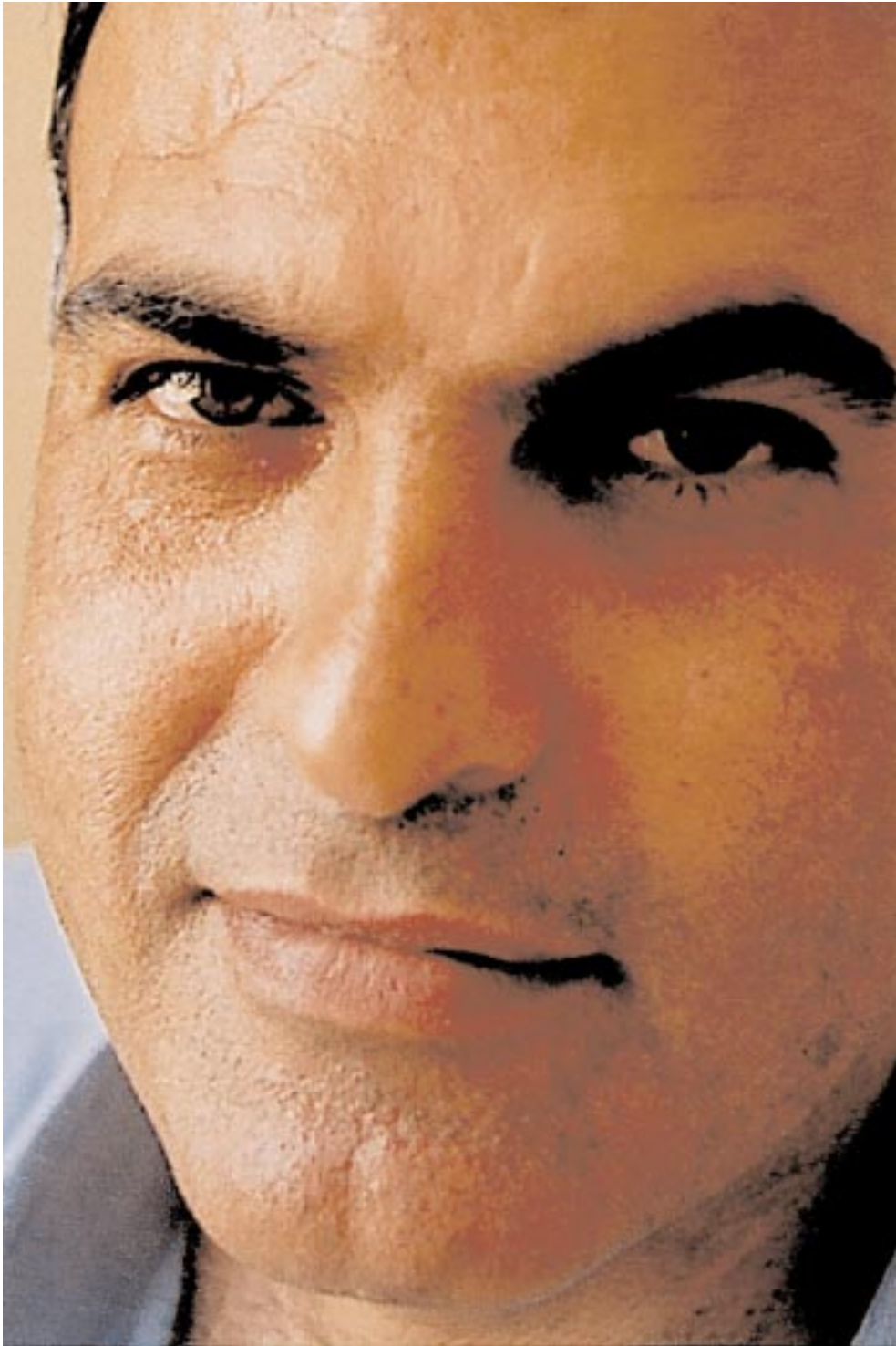
٢. لهذه الغاية، وبالنظر إلى الأحكام ذات العلاقة في الأدوات الدولية، فإن الدول الأعضاء تضمن بشكل خاص ما يلي:

a. كل طفل يتم الادعاء بأنه أو اتهامه أو الإقرار بأنه قد انتهك القانون الجنائي يحق له كحد أدنى الضمانات التالية:

i. اعتباره بريئاً حتى تثبت إدانته حسب القانون؛

ii. أن يتم إعلامه بشكل فوري ومباشر بالتهمة الملقاة عليه أو عليها وإذا كان ذلك مناسباً من خلال أبويه (ها) أو أوصيائه (ها) القانونيين، وأن تتوفر له/ها كافة المساعدة القانونية وغيرها في التحضير وعرض دفاعه/دفاعها.

iii. أن يتم البت في قضيته/ها بدون تأخير من خلال هيئة مختصة ومستقلة وغير منحازة أو من خلال مجلس قضائي مختص ومستقل وغير منحاز بموجب محاكمة عادلة بما ينطبق مع القانون، وبحضور المساعدة القانونية وغيرها من المساعدات الملائمة.



محامي الأطفال، خالد قزمار

أشعر كأن كل طفل ابني

في بعض الأحيان يستيقظ المحامي خالد قزمار في منتصف الليل، ويكون رأسه محشوا بالأفكار حول الأطفال الفلسطينيين في السجن. ويصعب عليه معاودة النوم.

خالد عمره تسعة وثلاثين عاما ولديه أربعة أبناء. كما إنه يستخدم عبارة «أولادي» عند الحديث عن الأطفال المنكشفين المجبرين على المبيت في زنازين، بعيدا عن ذويهم. بدأ خالد عمله كمحام في القسم الفلسطيني للمؤسسة الدولية للدفاع عن الأطفال عام ١٩٩٥؛ ومنذ ذلك الحين حاول أن يساعد نحو ١٦٠٠ طفل فلسطيني اعتقلهم الجيش الإسرائيلي.

«في كل سنة كان الجنود يعتقلون ما يقارب ٧٠٠ طفل». يقول خالد عندما التقيته في مكتبه في رام الله في الضفة الغربية: «إن هذا الرقم يزداد باستمرار. تتراوح أعمار الأطفال بين ١٢ و١٨ سنة. وحسب المتوقع فإن أغلبيتهم من الأطفال الأكبر سنا، ولكن عدد الأطفال ممن هم دون الـ ١٦ سنة يزداد على الدوام. عندما أזור الأطفال المحبوسين في مراكز الاعتقال الإسرائيلية، عادة ما أقابل شبابا لم يبلغوا حتى الخامسة عشر من عمرهم.»

عندما انطلقت الانتفاضة الفلسطينية المناهضة لإسرائيل في خريف عام ٢٠٠٠، تحمل وزرها بشكل كبير جيل الشباب الذين لم يجربوا يوما العيش بسلام. كنا نرى في التلفزيون ونقرأ في الصحف عن أولاد من كافة الأعمار يخرجون إلى الشوارع ويرشقون الحجارة على الجنود الإسرائيليين. عندها أصدرت إسرائيل الأمر العسكري رقم ١٣٢ الذي يمنح قوات الاحتلال صلاحية كاملة بتوقيف وسجن الأطفال الفلسطينيين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و١٤ سنة.

«أحيانا لا يبدو هؤلاء الأطفال أكبر سنا من ابنتي الكبرى ذات العشر سنوات». يقول خالد: «عندما أذهب لأراهم في السجن فإنهم يبكون كثيرا لكونهم يشعرون بالوحدة والضعف. ولكن إسرائيل تعاملهم كما لو كانوا مجرمين بالغين، مثلما يعاملون المتمرسين في تجارة المخدرات والسرقات بالإكراه وجرائم القتل العمد بضماثرهم.»

عدد القضايا التي يتعامل معها خالد لم تكن في السابق بالكم الكبير الذي تعامل معها هذا العام. الأوراق على مكتبه تزداد يوما بعد يوم. وقد لاحظ دهشة أن الكثير من الأطفال المعتقلين عام ٢٠٠٣ قد اتهموا بإلقاء الحجارة قبل عام من اعتقالهم، وأحيانا قبل مدة أكبر من ذلك. إن السلطات الإسرائيلية لا تأخذ بالحسبان إمكانية أن تكون تلك هي المرة الوحيدة التي ألقوا بها الحجارة وأنهم لم يمسا حجرا منذ حينها. في كل شهر يضاف نحو خمس عشرة قضية من هذا النوع على الكومة المتراكمة على مكتب خالد.

«لماذا تجب معاقبة الطفل على أساس الحقائق». يتعجب خالد: «لدي إحساس بأن السلطات العسكرية قد أصدرت نوعا من قائمة الانتظار لهؤلاء الأطفال. وأعتقد بأنه من الممكن أن يكون الأطفال الذين اعتقلوا وتم التحقيق معهم خلال السنة الأولى من الانتفاضة قد أعطوهم قائمة مطولة من أسماء زملائهم في الصف وأصحابهم. عندما تخضع للتهديد والضرب والتعذيب فإنك على استعداد أن تبوح

بكل شيء بما في ذلك أشياء ليست حقيقية. ثم قامت السلطات العسكرية بتسجيل هذه الأسماء ودونها في قائمة يمر الجنود عليها الآن ويشطبون أسماء من يعتقلونهم منها.»

عندما يعتقل طفل فقد تمر مدة تصل إلى تسعة عشر يوما قبل أن يمنح خالد التصريح بمقابلة موكله الصغير. يعطي الأمر العسكري رقم ١٥٠٠ الجيش الإسرائيلي وجنوده ومحققيه من الشاباك وأجهزته الأمنية الحق في احتجاز الأطفال في الحبس الانفرادي لمدة تصل إلى اثني عشر يوما مع إمكانية تمديدتها لأسبوع آخر. وهذا انتهاك واضح لمعاهدة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، ومع التشريعات القائمة في الدول الديمقراطية التي تسعى لحماية حقوق الإنسان وحياته. ويوجد نظامان قضائيان متوازيان في إسرائيل: هناك النظام القضائي العسكري الذي يتم تطبيقه على الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة المحتلين وهناك نظام القضاء المدني الذي تطبقه إسرائيل على مواطنيها. بموجب التشريعات المدنية في إسرائيل، فإن المواطن الإسرائيلي الذي لم يبلغ سن البلوغ بعد لا يجوز اعتقاله أو استجوابه إلا بحضور والديه ومختص اجتماعي ومحامي. أما الأطفال الفلسطينيين فيحرمون من حماية حقهم هذا.

«وعندما يسمح لي في النهاية برؤية الطفل، فإنه /ها يكون قد أجبر على الاعتراف.» يقول خالد: «يبدو أن القاعدة وليس الاستثناء أن يتم انتزاع الاعتراف بمختلف وسائل التهديد والاعتداء والتعذيب. كل الأطفال الذين مثلتهم واجهوا تجارب مماثلة. يقول الجنود: كل ما عليكم القيام به هو الاعتراف، وأن تكتبوا أسماءكم على قطعة ورق، وعندها تستطيعون العودة لمنزلكم مباشرة. ولكن هذا لا يحدث. فعندما «يعترفون» يتم إرسالهم إلى معسكر الاعتقال حتى تحين محاكمتهم. بالطبع ينكر الجهاز العسكري استخدامه لهذه الأنواع من الوسائل، ولكنني في العام الماضي مثلت ولدا كان قد حافظ بشكل يدعو للدهشة على رباطة جأشه وخط في أسفل اعترافه باللغة العربية: «مجبور على التوقيع.»»

تقريبا كافة الأطفال الفلسطينيين الذين يتم اعتقالهم توجه إليه تهمة إلقاء الحجارة. بموجب الأمر العسكري رقم ٥٣، فإن العقوبة القصوى التي تفرض على هذه الجريمة هي السجن لمدة عشرة أعوام إذا كان الهدف جنديا/ مستوطنا، وعشرين عاما إذا تم رشق الحجر على سيارة. عمليا، تتراوح أحكام السجن من ستة شهور إلى خمسة أعوام. عدد الحجارة التي يتم إلقاؤها تعتبر أمرا حاسما في تحديد العقوبة. نظرا لإجراءات التحقيق المرهقة فإن الأطفال عادة ما يعترفون بأنهم ألقوا عددا من الحجارة بوضوح وبصراحة لا يمكن تخيلها.

«أحيانا يتهم الطفل بأنه قد ألقى حجارة ٦٠٠ مرة على سبيل المثال، أي مرتين أسبوعيا طوال الثلاث سنوات، كما يقول خالد. «عندما أجد نفسي أمام اعتراف من هذا النوع، وقد وقع عليه الطفل، فلا أستطيع أن أتوصل إلى أي استنتاج آخر سوى أن هذا الطفل قد تعرض للتعذيب. ما الذي يمكن أن يحققه الطفل لنفسه من خلال مثل هذا النوع من عدد مرات إلقاء الحجارة؟»

«في يوم ما أخبرني أحد ممثلي النيابة الإسرائيليين بأن العقوبات المفروضة على الأطفال ستصبح أكثر قساوة.» يستطرد خالد حديثه: «عاقبتهم بعقوبات أكثر صرامة وسيتوقفون عن إلقاء الحجارة.» هكذا قال لي. أنا شخصيا أوأم بالعكس. هؤلاء ليسوا أطفالا مجرمين؛ ما ننظر إليه هنا هم شباب يعتبرون أنفسهم مشاركين في الصراع ضد القوى المحتلة. إذا أجبروا على تمضية فترات أطول في السجن، فإنهم سوف يتصلون بشباب أكبر وأكثر خبرة ويتعلمون منهم شيئا أو أكثر، وعندها ليس من المؤكد أنهم سيتوقفون عن إلقاء الحجارة في المستقبل. ولكن وكلاء النيابة لا يريدون الاستماع إلي. كل ما يهمهم هو جعل العقوبة أقسى ما يمكن.»

في كل سنة تضم القضايا التي يتعامل معها خالد قضايا تخص عشر إلى خمس عشرة فتاة. إنه يتوقع أن يتضاعف هذا العدد هذه السنة. الفتيات الفلسطينيات لا يذهبن لرشق الحجارة مع الصبيان؛ وعندما تهاجم فتاة رجلا عسكريا فإن هجومها عادة ما يكون مخططا بشكل أكبر وذا طبيعة أكثر عنفا.

تضم التهم التي تلقى على الفتيات طعن الجنود/ المستوطنين، أو **التواطؤ** في التحضير لعمليات انتحارية. وعادة ما تكون هذه الفتيات قد تعرضن لعنف من قبل الجنود أو المستوطنين، سواء ضدهن شخصا أو ضد أفراد أسرهن. ويكن بالتالي قد قررن الانتقام. ولا ينظر لكونهن إناث عمرهن أقل من سن البلوغ كظرف مخفف للحكم في المحكمة العسكرية الإسرائيلية.

«هدى، فتاة عمرها خمسة عشر عاما، حاولت طعن مستوطن. لم يعان المستوطن أية إصابة ولكن حكم على هدى بالسجن مدة ست سنوات.» يسرد خالد الحكاية: «في نفس اليوم الذي نظر فيها في قضية هدى أمام المحكمة العسكرية، عقدت محاكمة مستوطن كان قد قتل ولدا فلسطينيا عمره ١١ سنة في المحكمة المدنية. ولم يكن هناك شك أنه ارتكب تلك الجريمة، فقد شهد ناس كثيرون على هجومه الوحشي على الولد الذي كان اسمه حلمي. حكم على المستوطن بتنفيذ ستة شهور من الخدمة الإجتماعية.»

آباء الفتيات المعتقلات عادة ما يخافون من تعرض بناتهم لجرائم اعتداء جنسي عند التحقيق معهن، وأثناء سجنهن. مجرد إشاعة تعرض الفتاة لاعتداء من هذا النوع من شأنه أن يدمر حياتها للأبد بعد إطلاق سراحها. ولكن خالد يعتقد بأن الفتيات عادة ما لا يتعرضن لهذا النوع من التحرش ولكن لا يمكن قول الأمر نفسه بخصوص الصبيان.

«لا يجرو معظم الأولاد على إخبار أي شخص بتعرضهم للتحرش الجنسي.» يقول خالد: «هم يخافون كثيرا أن يعرف الناس الآخرون ذلك، وهذا ما يعلمه الجنود جيدا. وأنا أعرف عن حالات وافق فيها الأطفال على التحول إلى عملاء في مقابل ألا يطالع الجنود الناس المقربين من الولد وجيرانه أو سكان قريته بأنه قد تم اغتصابه.»

هناك بعض المناسبات التي يشعر فيها خالد بأن عمله كمحام أطفال هو عمل بلا أمل، عندما يكون لديه شك بقدرته على عمل شيء جيد على الإطلاق. ورغم أن الأطفال وأهاليهم لا يتوقعون أن تعاملهم السلطات العسكرية في الأراضي المحتلة بعدالة، إلا أنهم يلقون بالكثير من الأمل على خالد.

«أشعر دائما بأنني أخذل الناس.» يقول خالد: «وربما لا أكون أكثر نفعا كمحام، ولكن كنوع من العامل الاجتماعي؛ إذا لم أوفر للأطفال الدعم أثناء تواجدهم في السجن، وأعمل كحلقة وصل بينهم وبين عائلاتهم، فليس هناك من يمكنه القيام بذلك. في المحكمة العسكرية أشعر بأن يدي مقيدتان تماما؛ الشيء الوحيد الذي أستطيع القيام به في المحاكمة هو محاولة التفاوض على فرض عقوبة أقصر من التي يطالب بها محام الادعاء مثلا، أن أحاول تخفيف الحكم بالسجن لمدة سنة إلى ستة شهور. لم انجح أبدا في تبرئة أي شخص. وهذا الأمر ببساطة لن يحدث.»

أعطونا الطفولة



Give *us* **Our** Childhood

عقد في خدمة الأطفال

تأسس المكتب الفلسطيني للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال / فرع فلسطين (Defence for Children International - Palestinian Section) عام ١٩٩٢. يقع مقر المؤسسة الرئيسي في رام الله، ولديه ممثلين محليين في معظم المدن الرئيسية في الضفة الغربية وغزة. منذ تأسيسها عملت الحركة على الترويج وحماية وزيادة الوعي بحقوق الأطفال الفلسطينيين. ويتركز جل عمل هذه المؤسسة في مكتبها الفلسطيني في دعم وتقديم المساعدة القانونية للأطفال الفلسطينيين المعتقلين لدى القوات العسكرية الإسرائيلية. حالياً، يمثل محامي المؤسسة ثلثي الأطفال المعتقلين والذين حدد موعد محاكمتهم في المحاكم العسكرية الإسرائيلية.

بالإضافة لتقديم المساعدة والخبرة القانونيتين، فإن مكتب فلسطين للمؤسسة الدولية للدفاع عن الأطفال يدرس ويحلل بشكل مستمر الوضع وظروف معيشة الأطفال الفلسطينيين في ظل الظروف الصعبة المهيمنة تحت الاحتلال. وتعمل المؤسسة كذلك في مجال المدافعة والتأثير على الرأي العام. وتحدث المؤسسة مع المجتمع الدولي ومع مجتمعاتها المحلية بغرض زيادة الوعي بأهمية تشجيع وحماية حقوق الطفل. تدعم مؤسسة إنقاذ الطفل - السويد هذه المؤسسة في فلسطين في عملها في الضفة الغربية منذ عام ١٩٩٧.

الخلاصة

يتعرض مئات الآلاف من الأطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة يوميا لإنكار حقهم في الحياة بطريقة آمنة وسالمة توفر لهم الظروف الطبيعية التي يكبرون في ظلها. إن العنف العسكري من السمات المستمرة والدائمة في البيئة التي يعيشون فيها. تعرض أوقات منع التجول والإغلاق العسكري حياتهم للخطر وتجعل من المستحيل أن يتنقلوا بحرية. كل يوم يشهد انتهاكات لحقوقهم في التعليم والرعاية الصحية واللعب والترفيه. في المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة لا يوجد مكان واحد من شأنه أن يوفر بيئة محمية وملائمة للطفل يمكنهم فيها أن ينسوا ولو للحظة العنف والانتفاضة الدائرة. يعيش أطفال فلسطين في ظل تعب **نفس** - اجتماعي ويتأثر الكثيرون منهم بأعراض تؤثر على نموهم الطبيعي. الأطفال الذين يعتقلهم ويسجنهم الجيش الإسرائيلي هم عرضة أكثر من غيرهم ويشكلون مجموعة مهمشة. يحتاج هؤلاء الأطفال إلى وسائل دعم إضافية إذا ما أرادوا الدفاع عن حقوقهم. هؤلاء الأطفال الذين تعرضوا لانتهاكات مجحفة بحقوقهم يحتاجون إلى التمكين ليستعيدوا توازنهم النفسي وصحتهم العقلية إنهم بحاجة لأن يستردوا احترامهم لذاتهم وأن يتمكنوا من العيش مرة أخرى مع عائلاتهم وفي مدارسهم وبين أصدقائهم.

في الوقت ذاته من المهم العمل بطريقة تنطوي على الحوار المكثف مع الأسر والمجموعات في المجتمع المحلي. العمل المشترك المستمر بين مؤسسة إنقاذ الطفل - السويد والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال/ فرع فلسطين هو أيضا موجه نحو تنفيذ برامج أقوى للدعم النفس - اجتماعي وإعادة التأهيل بعد الخروج من السجن؛ وبموجب هذا البرنامج سيشارك هؤلاء الشباب في التأثير على مستقبلهم.

تتقاسم مؤسسة إنقاذ الطفل - السويد مكتبا مع إنقاذ الطفل - المملكة المتحدة وتعمل بشكل أساسي مع المؤسسات الفلسطينية التطوعية؛ وإحداها الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال/ فرع فلسطين، التي تحاول أن تساعد وتدعم توعية الأطفال الذين يصفهم هذا التقرير من خلال المدافعة على المستويين الدولي والمحلي، وكذلك من خلال مدهم بالمساعدة القانونية والدعم الاجتماعي. ويتركز معظم الشركاء المتعاونين مع مؤسسة إنقاذ الطفل في الضفة الغربية.

كما قامت كل من مؤسسة إنقاذ الطفل - السويد والمملكة المتحدة خلال الأعوام الأربعة الماضية بجهد مشترك لتقديم تقارير حول وضع الأطفال الفلسطينيين وحقوقهم وعرضها على المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف.

إن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الأطفال الفلسطينيين بحاجة للإبراز بشكل أكبر من قبل هيئات المساعدة الدولية، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمات حقوق الإنسان الدولية والمحلية، وكذلك من قبل السلطة الفلسطينية. لا بد من تقديم الطلبات لدى الحكومة الإسرائيلية لتطبيق معاهدة الأمم المتحدة لحقوق الطفل وإجراءاتها الحمائية الخاصة على الأطفال الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تطالب مؤسسة إنقاذ الطفل - السويد بما يلي:

- أن تحترم إسرائيل وتطبق معاهدة الأمم المتحدة لحقوق الطفل فيما يختص بالأطفال الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن تضي إسرائيل بتعهداتها الدولية فيما يتعلق بالقانون الدولي.
- أن توقف إسرائيل على الفور معاملتها غير القانونية لهؤلاء الأطفال الفلسطينيين المحتجزين حالياً في مراكز الاعتقال الإسرائيلية وسجونها، وأن تمنح إسرائيل هؤلاء الأطفال الحق في الحماية القانونية والإنسانية المنصوص عليها في معاهدة حقوق الطفل.
- توفير مصادر إضافية لتسهيل تقديم المساعدة القانونية والدعم النفس - اجتماعي للأطفال الفلسطينيين وللشباب في مواقع الخطر.
- أن تبرز الحكومات والمعنيين الوطنيين والدوليين مأساة الأطفال الفلسطينيين المعتقلين والمسجونين، وأن عليها أن تطالب باحترام حقوق هؤلاء الأطفال بموجب أحكام المعاهدة الخاصة بحقوق الطفل.

Reference Material

- **Children of the Second Intifada:** Defence for Children - Palestine Section, June 2003. Available at www.dci-pal.org
- **DCI-PS Annual Report 2002**, available at www.dci-pal.org
- **DCI-PS Child Prisoner Briefings** and the **Freedom Now** campaign, www.dci-pal.org
- **Growing up under Curfew - Safeguarding the basic rights of Palestinian children**, Save the Children Sweden and Save the Children UK, March/May 2003
- **Save the Children Sweden's news letter from the West Bank and Gaza** Save the Children Sweden's website has a number of pages in English, www.rb.se
- **Question of the Violation of Human Rights in the Occupied Arab Territories, including Palestine**, Reports of the Special Rapporteur of the Commission on Human Rights, Mr John Dugard, on the human rights situation in the Palestinian territories occupied by Israel since 1967 (E/CN.4/2002/32), (E/CN.4/2003/30) www.un.org

تقاتل إنقاذ الطفل السويدية من أجل حقوق الأطفال.
نحن نؤثر على الرأي العام وندعم الأطفال في الظروف الصعبة
في السويد وفي العالم.

مؤسسة إنقاذ الطفل
السويد



ص.ب: ١٨١١٧

القدس: ٩١١٨٠

هاتف: +٩٧٢ ٢ ٦٥٦١٩٣٦

فاكس: +٩٧٢ ٢ ٦٥٦١٩٣٧